

## دور النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر بين التحديات والتطلعات

## The role of Islamic financial windows in promoting financial inclusion in Algeria between challenges and aspirations

حرواش زينب إيمان<sup>1</sup>

طالبة دكتوراه جامعة زيان عاشور بالجلفة

z.harouache@mail.univ-djelfa.dz

د. بلال زروقي

المركز الجامعي علي كافي بتندوف

adelbile1@gmail.com

تاريخ الوصول 2022/06/27 القبول 2023/01/29 النشر على الخط 2023/03/15

Received 27/06/2022 Accepted 29/01/2023 Published online 15/03/2023

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة لتوضيح مدى مساهمة النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، وتعتمد الدراسة على المنهجين الوصفي والاستنباطي، بهدف تحديد الإطار المفاهيمي المقترح للشمول المالي والنوافذ الإسلامية، والوقوف على واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر، والتحديات التي تواجه هذه الأخيرة في تعزيز الشمول المالي، وخلصت الدراسة إلى أن إنشاء النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية في الجزائر من خلال النظام 02-20 مشروع طموح ومكسب جدير بالتقدير، واستجابة جزئية لتشجيع العمل المصرفي الإسلامي، واستقطاب الكتلة النقدية المتداولة خارج المصارف أو المكتنزة، من خلال تعزيز وصول كافة فئات المجتمع للخدمات المالية خاصة الفئات المهمشة والميسورة الدخل الذي يعزز من الشمول المالي.

**الكلمات المفتاحية:** العمل المصرفي الإسلامي، البنوك التقليدية، النوافذ الإسلامية، الشمول المالي.

**Abstract:**

This study aims to clarify the extent to which Islamic windows contribute to promoting financial inclusion in Algeria, as the study relies on both descriptive and deductive approaches to determine the proposed conceptual framework for financial inclusion and Islamic financial windows, and to determine the reality of Islamic windows in Algeria, as well as the challenges facing the latter in promoting financial inclusion. The study concluded that the establishment of Islamic financial windows at the level of traditional banks in Algeria through the 20-02 system is an ambitious project and a gain worthy of appreciation, and a partial response to encouraging Islamic banking work, and attracting the cash mass circulating outside banks or hoarded ones, by enhancing the access of all segments of society to services Finance, especially the marginalized and wealthy groups, which enhances financial inclusion.

**Keywords:** Islamic banking, Traditional banks, Islamic windows, Financial Inclusion.

<sup>1</sup> المؤلف المراسل: حرواش زينب إيمان البريد الإلكتروني: z.harouache@mail.univ-djelfa.dz

## 1. مقدمة:

حظيت صناعة الخدمات المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة باهتمام متزايد في سياق سياسات تعزيز الشمول المالي، لما تمثله هذه الخدمات من نافذة مهمة يمكن من خلالها توسيع فرص الوصول للتمويل، كونه يقدم حلاً للفئات التي أحجمت عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي لاعتبارات مختلفة، فمن المعروف أن تصميم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات الأفراد والشركات ويعد عنصراً هاماً لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم، بالتالي فإن تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية سيؤدي إلى اجتذاب فئة من المجتمع ترغب بالحصول على هذه الخدمات والمنتجات، إضافةً لذلك فإن استخدام عقود مشاركة وتقاسم المخاطر يعد بديلاً عملياً وذا فاعلية للتمويل القائم على الديون التقليدية. يمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يجري فيها مشاركة المخاطر، أن تقدم خدمات ومنتجات مصممة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثال ذلك التأمين (التكافل) والتمويل متناهي الصغر وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما سيعزز من فرص الحصول على التمويل كما يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات مثل الزكاة والصدقة والوقف والقر الحسن، ومن شأن هذه الأدوات أن تحدث تكاملاً مع أدوات تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع، وبالتالي مشاركتهم في النظام المالي الرسمي.

سعت الجزائر إلى تعزيز العمل المصرفي الإسلامي، من خلال فتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية، بعد أن كانت هذه الخدمات تقدم فقط من طرف بنكين إثنين هما بنك البركة وبنك السلام، بغية تنويع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني، في إطار تراجع أسعار المحروقات، ونزولاً عند رغبة شريحة واسعة من المجتمع الجزائري تفضل المعاملات المصرفية الإسلامية، وتنفر من التعاملات التقليدية الربوية، مما يساهم ذلك في تطوير الصيرفة الإسلامية، واستقطاب عملاء جدد، مما يعزز الشمول المالي في الجزائر.

وانطلاقاً مما تم عرضه تتمحور إشكالية هذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: كيف تساهم النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول

## المالي في الجزائر؟

ويمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالنوافذ الإسلامية والشمول المالي وفيما تتمثل أهدافهم؟
- ماهو دور النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي؟ وماهي التحديات التي تواجهها النوافذ الإسلامية في الجزائر لتعزيز الشمول المالي؟
- ماهي متطلبات تعزيز الشمول المالي عن طريق النوافذ الإسلامية؟
- فرضيات الدراسة: يمكن وضع الفرضيات التالية كإجابة عن التساؤلات الفرعية السابقة:
- تعرض النوافذ الإسلامية صيغ تمويل اسلامية من خلال بنوك تقليدية موجهة لتمويل أنشطة اقتصادية؛
- الشمول المالي هو مدى قدرة الأفراد والمؤسسات في امكانية إستعمال المنتجات المالية بوفرة وسهولة تتناسب مع احتياجاتهم من معاملات، مدفوعات، ادخار وتأمينات مقدمة بطريقة مسؤولة ومناسبة.
- تساهم النوافذ الإسلامية في استقطاب فئات جديدة من المجتمع، وبالتالي المساهمة في تعزيز الشمول المالي؛

- فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية في الجزائر يعمل على توسيع دائرة الصيرفة الإسلامية نتيجة الانتشار الواسع للمصارف التقليدية مقارنة بالمصارف الإسلامية.

**أهمية الدراسة:** تتجلى أهمية الدراسة في أهمية قطاع الصيرفة الإسلامية عامة والنوافذ الإسلامية خاصة حيث تعتبر هذه الأخيرة أداة أكثر فعالية في تحقيق الشمول المالي في الجزائر كونها دولة مسلمة.

**أهداف الدراسة:** نسعى من خلال الدراسة الى بلوغ جملة من الأهداف أهمها

- التعرف على النوافذ الإسلامية وخصائصها وأسباب تبني المصارف الربوية لتقديم خدمات اسلامية من خلالها؛
- التعرف على الشمول المالي واهدافه وخصائصه؛
- التعرف على واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر ودورها في تحقيق الشمول المالي في وكذا التحديات والصعوبات التي تواجه هذه الصناعة في الجزائر وتقديم حلول لمواجهة التحديات المذكورة.

**منهجية الدراسة:** تعتمد الدراسة على المنهجين الوصفي والاستنباطي، بهدف تحديد الإطار المفاهيمي المقترح للشمول المالي والنوافذ الإسلامية، وذلك من خلال الرجوع إلى مختلف الأدبيات والتطبيقات ذات الصلة بالمشكلة موضوع الدراسة ثم تحليلها لاستخلاص النتائج والوصول إلى الاقتراحات، وتتميز هذه الورقة البحثية باستخدام وسائل الإيضاح المختلفة (جداول وأشكال) حتى تؤدي دورها في عملية عرض المعلومات المطروحة.

## 2. ضبط المفاهيم المتعلقة بالنوافذ الإسلامية والشمول المالي:

### 1.2 . مفهوم النوافذ الإسلامية:

يعتبر بعض الباحثون في مجال الصيرفة الإسلامية العمل بالنوافذ الإسلامية ضرورة يقتضيها مبدأ التدرج في نشر الصيرفة الإسلامية عموماً، واعترافاً ضمناً من السلطات النقدية والحكومات بجدوى العمل المصرفي الإسلامي، في حين يعتبره البعض الآخر خطوة غير مجدية، متمسكين في ذلك بالنصوص الشرعية المتعلقة بتحريم الربا ومعتبرين أن التعامل مع هذه النوافذ إعاقة على الإثم والعدوان كونها تابعة للبنوك التقليدية التي تتعامل بالربا .

**1.1.2 تعريف النوافذ الإسلامية:** وردت تعريفات متعددة في تعريف الشبابيك الإسلامية الا أنه يوجد تباين بين هاته التعاريف فقد وردت على أنها الأقسام التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية ويعتبر هذا التعريف ناقصاً على اعتبار أن هذه النوافذ تابعا إداريا للبنوك التقليدية، ومنهم من عرفها الفروع التي تنتمي إلى مصارف ربوية وتمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقاً لاحكام الشريعة الإسلامية.

ويسمى البعض النظام المزدوج أي أن البنك التقليدي يقدم خدمات مصرفية إسلامية إلى جنب المعاملات التقليدية.<sup>1</sup>

### 2.1.2 خصائص النوافذ الإسلامية: لها خصائص متعددة من بينها

- النوافذ الإسلامية تتميز في تعاملاتها أنها وفق احكام الشريعة الإسلامية؛
- إيداع الوديعة الاستثمارية من قبل المصرف في حال الحاجة اليه والتي تكون قابلة للربح والخسارة؛
- يكون الاستثمار عن طريق المضاربة الشرعية القائمة بين الاصل والفرع على أساس عقد بين الدائن والمدين؛

1- عباس حفصي، مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابطها الشرعية، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 05، العدد 08، 2017، ص 192.

- تقوم النوافذ الإسلامية على المشاركة والمراجعة والمضاربة أي أن صيغها متعددة بينما تقوم البنوك التقليدية على منح القروض الربوية؛

- وجود هيئة شرعية تقوم بالرقابة والفصل في مختلف القضايا المطروحة على البنوك الشرعية.

**3.1.2 الطبيعة القانونية للنوافذ الإسلامية:** النوافذ الإسلامية ليست مصطلحا مرادفا من حيث المضمون لاصطلاح الفروع الإسلامية ومن أهم أوجه الاختلاف تلك:

الهيكل الإداري الذي يتولى إدارة الفرع الإسلامي في المصرف التقليدي أكبر من الهيكل الذي يدير النافذة الإسلامية والذي لا يتجاوز مستوى قسم إداري في مصرف تقليدي، وفي بعض المصارف تقتصر على الشعبة أو الوحدة في المصرف، وهو ما يعكس ما تقدمه من خدمات مصرفية إسلامية، إذ أن منتجات الفروع تعتبر أعلى نسبة من منتجات المصرف الأم، في حين أن منتجات النوافذ الإسلامية تعتبر ضئيلة مقارنة بالمنتجات التقليدية.<sup>1</sup>

وقد عرفها بنك الجزائر، في المادة 17، من النظام 02 - 20، المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الذي تضمنه العدد 16 من الجريدة الرسمية، الصادر في 24 مارس 2020، حيث استخدم مصطلح شبك كما يلي: يقصد بشبك الصيرفة الإسلامية هيكل ضمن المصرف أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، ويجب أن يكون مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشبك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، كما يجب أن يسمح هذا الفصل على وجه الخصوص بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لنشاط شبك الصيرفة الإسلامية، ويجب أن تكون حسابات زائن شبك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزائن.<sup>2</sup>

**4.1.2 أسباب تبني البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي:** هناك عدة بواعث أدت بالبنوك التقليدية إلى تبني العمل المصرفي الإسلامي أهمها اعتقاد هذه الأخيرة بضرورة تطبيق قواعد الاقتصاد الإسلامي في المعاملات المالية إيمانا بحرمه الفائدة وتسليما بأن نظام الفوائد هو نظام تقليدي ينجم عنه العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن تصنيف أسباب تبني البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي

- أسباب شرعية

- أسباب اقتصادية.

- الأسباب الشرعية لتبني العمل المصرفي الإسلامي

تعتبر الفائدة السبب الشرعي لعملية التبني لما فيها من تحريم ثابت بدليل قطعي لقوله تعالى {وحرم الربا}<sup>3</sup> بلفظ مختصر ومفيد ويقصد بالربا في اللغة (هو الزيادة والنمو والعلو)<sup>4</sup>، وفي القرآن الكريم قوله تعالى في صفة الأرض {اهتزت وربت}<sup>5</sup>

1- المرجع نفسه، ص 193-194.

2- المادة 17، النظام 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، ص 34.

3- القرآن الكريم الآية 275 من سورة البقرة.

4- محمد بن فارس بن زكرياء، معجم مقاييس اللغة، دار بيروت للنشر، لبنان، 1970، ص 83.

5- القرآن الكريم الآية 5 من سورة الحج.

والربا في الاصطلاح هي الزيادة في أموال مخصوصة والزيادة على الدين مقابل الاجل مطلقاً<sup>1</sup> ونقصد بالأموال المخصوصة هنا: الذهب والفضة، البر والشعير، التمر والملح لقول الرسول عليه الصلاة والسلام {الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل يدا بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى الآخذ والمعطي في سواء<sup>2</sup>} وكلمة الربا تقابل كلمة البيع ولهذا قال الله تعالى {ذلك بأنهم قالوا تنما البية مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا<sup>3</sup>} فالبيع هو الصورة المباحة من صور التعامل الذي يقوم على أساس صحيح وفق الضوابط الشرعية المقررة، بخلاف الربا فهو الصورة المذمومة التي لا تقوم على أساس صحيح، لاشتمالها على صفة محرمة، هذا الربا المقصود هنا يطلق عليه لفظ الفائدة، واستخدم هذا اللفظ قديماً في الفقه الإسلامي وحتى في الفكر الغربي، والفائدة بالمفهوم الاقتصادي هي الثمن الذي يدفعه المقترض في مقابل استخدام نقود المقرض<sup>4</sup> كما يقال لها إيجار النقد.

- الأسباب الاقتصادية لتبني العمل المصرفي الإسلامي

- هناك أسباب اقتصادية كثيرة تدعو بإلحاح لتبني العمل المصرفي الإسلامي في البنوك التقليدية وسيتم تناول أهم هذه الأسباب: تختلف دوافع انشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، إلا أنه بشكل عام يمكن حصرها فيما يلي:
- رغبة البنوك التقليدية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق راس المال؛
- تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تتحرج من التعامل مع البنوك الربوية،
- المحافظة على عملاء البنوك التقليدية من التوجه إلى البنوك الإسلامية؛
- حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم البنك عن هذا الميدان؛
- سهولة سيطرة البنك الرئيسي على النافذة بالنسبة للسيطرة على بنك مستقل، بالإضافة إلى سهولة الاجراءات القانونية لانشاء نافذة بالنسبة لتأسيس بنك جديد.<sup>5</sup>
- 5.1.2 متطلبات فتح نوافذ اسلامية بالبنوك :** يقتضي فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية توافر مجموعة من المتطلبات الضرورية والتي تتمثل فيما يلي:
- متطلبات قانونية :** تتمثل في الاجراءات التشريعية التي ينبغي الالتزام بها وهي:
- صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة اسلامية ومن ثم مناقشة التعديلات الاساسية في عقد التأسيس؛

1- عمر بن عبد العزيز المتك، الربا والمعاملات المصرفية، دار العاصمة، مصر 1998، ص 43.

2- صحيح البخاري ومسلم.

3- القرآن الكريم، سورة البقرة الآية 275.

4- سعود بن عبد الله محمد ربيعة، تحول بنك تقليدي إلى إسلامي ومقتضياته، جامعة أم القرى، الجمهورية العربية السعودية، 1992، ص 42

5- خطوي منير، لسوس مبارك، النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد

13، العدد 02، 2020، ص 926-927.

- الحصول على موافقة البنك المركزي بعد وضع شروط ينبغي الالتزام به؛
- تكليف ادارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحويل ، والاثار القانونية المترتبة والعقبات القانونية المحتملة.
- متطلبات شرعية:** تتمثل أهم المتطلبات الشرعية فيما يلي:
  - تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح النافذة الاسلامية؛
  - تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق اهداف الرقابة الشرعية الداخلية؛
  - الغاء المعاملات المخالفة للشرعية للشريعة الإسلامية في جميع صورها واشكالها؛
  - الفصل بين الموارد المالية المشروعة وغير المشروعة.
- متطلبات إدارية :** يتم الاخذ بالإجراءات الإدارية لفتح نافذة اسلامية بعد تحقق المتطلبات القانونية والشرعية ، وللشروع في ذلك يجب توفر المتطلبات الادارية التالية:
  - تعديل عقد المصرف ونظامه الاساسي ليكون مشروعاً؛
  - تعيين لجنة لإدارة عملية فتح النوافذ والتحويل ؛
  - التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الاسلامي؛
  - تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية وصيغ التمويل الاسلامي، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- 6.1.2 الآثار الاقتصادية لإنشاء النوافذ الإسلامية :** لقد ترتب على إنشاء المصارف الربوية لفروع تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية العديد من الآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية ، ويمكن إيجاز أهم تلك الآثار على النحو التالي :
  - لقد أظهرت هذه التجربة أن هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية ترغب بل وتبحث عن البديل الإسلامي للمصارف الربوية ، وهو الأمر الذي أكده الإقبال الكبير على النوافذ الإسلامية في ظل غياب المصارف الإسلامية .
  - إن إقدام المصارف الربوية على فتح نوافذ إسلامية إنما هو اعتراف عملي منها بنجاح النظام المصرفي الإسلامي ودحض للأسطورة التي يتمسك بها الغرب وهي عدم إمكانية قيام النشاط الاقتصادي على غير الأساس التقليدي القائم على سعر الفائدة الربوية ، ومن ناحية أخرى فإن إنشاء النوافذ الإسلامية في الغرب يعتبر مكسباً دعائياً كبيراً للإسلام ورداً عملياً على المشككين في صلاحية الإسلام للتطبيق في الحياة العملية ، كما قد يؤدي ذلك إلى التقليل من حدة العداة للمصارف الإسلامية .
  - قد تكون النوافذ الإسلامية خطوة إيجابية للتحويل إلى العمل بالنظام المصرفي الإسلامي ، كما قد يؤدي نجاح تلك النوافذ إلى تحول المصارف الربوية الأخرى إلى مصارف إسلامية ، إلا أنه يجب متابعة هذه الظاهرة حتى لا تكون مجرد ظاهرة شكلية الغرض منها إستنزاف المزيد من أموال المسلمين وثرواتهم .
  - السماح بإنشاء النوافذ الإسلامية في العديد من الدول العربية والإسلامية يدل على أن السلطات النقدية في تلك الدول بدأت تقتنع والله الحمد بجدوى ونجاح النظام المصرفي الإسلامي وبأهمية المصارف الإسلامية ودورها في تنمية المجتمع ، وأن المصارف الإسلامية إنما هي قوة دافعة للاقتصاديات النامية لتخطي العقبات التي تواجه تلك الاقتصاديات وخاصة عقبة عدم توفر رأس المال بالشكل المطلوب.

- إقدام المصارف الربوية على فتح نوافذ إسلامية سيجعلها توظف ما تملكه من تكنولوجيا متطورة في هذا المجال وما لديها من خبرات طويلة لتطوير وتفعيل أداء الخدمات المصرفية الإسلامية .

- إن الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية وصيغ الاستثمار الإسلامي سيؤدي في المدى الطويل إلى إعادة توزيع الودائع بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي الربوي بحيث يتوسع الأول على حساب الثاني إذا أحسن القائمون على المصارف الإسلامية الاستفادة من هذه الفرصة .

## 2.2 ضبط المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي

**1.2.2 مفهوم الشمول المالي:** لقد تعددت المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي وذلك حسب الجهة التي تناولت هذا المفهوم ونذكر فيما يلي بعض التعريفات<sup>1</sup> :

تعريف صندوق النقد العربي: يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساتها وافرادها وبالأخص تلك الفئة المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين ، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة ذلك بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة اموالهم ومدحراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لاي من جهات الرقابة والاشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية ، ويتم قياس الشمول المالي من حيث إتاحة الخدمات المالية بما يمثل جانب العرض واستخدامها وهو جانب الطلب وجودة الخدمات بما يدمج جانبي العرض والطلب .

تعريف البنك الدولي: يعني أن الأفراد والمؤسسات لديها إمكانية استعمال المنتجات المالية بوفرة وسهولة تتناسب مع احتياجاتهم من معاملات، مدفوعات، ادخار وتأمينات مقدمة بطريقة مسؤولة ومناسبة.

تعريف التحالف الدولي: من أجل الشمول المالي يرى التحالف الدولي أنه يتعين على كل دولة من الدول الاعضاء في الحلف العمل على وضع تعريف خاص بها للشمول المالي وذلك لأنه من جهة لكل دولة خصائصها الاقتصادية والاجتماعية التي تتفرد بها ومن جهة اخرى فان الوصول إلى صياغة تعريف يعني وضع اللبنة الاولى لصياغة الاستراتيجية الوطنية لشمول المالي حيث توصلت 15 دولة إلى وضع تعريف للشمول المالي ومن بين هذه التعريفات التعريف في دولة ماليزيا: الشمول المالي هو حق كل شخص إستعمال مجموعة من الخدمات المالية بتوقيت مناسب وبطريقة معروفة وبسعر مناسب باحترام كامل لكرامتهم، الخدمات المالية موفرة لمختلف شرائح المجتمع مع اهتمام خاص بالفقراء وذوي الدخل المنخفض ، والمغتربون العاملون وسكان المناطق النائية .

تعريف البيرو : الشمول المالي هو الدخول المالي والاستعمال للخدمات المالية من طرف كل شرائح المجتمع.

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها: ان الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع

<sup>1</sup> - ضيف فضيل البشير، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01 ، 2020/06، ص474.

المختلفة: وذلك من خلال تطبيق أساليب مبتكرة والتي تضم التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية وكذلك الشمول الاقتصادي والاجتماعي.

تعريف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء: ان الشمول المالي هو الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات التمويل والمدخرات والمدفوعات والتأمين من مؤسسات رسمية لتقديم الخدمات المالية وينطوي الوصول المالي الفعال على تقديم الخدمات على نحو مريح ومسؤول بتكلفة ميسورة إلى العملاء مع إستدامة عمل مؤسسات تقديم الخدمة المالية بحيث تكون النتيجة اتاحة خدمات مالية رسمية للعملاء المستبعدين والمحرومين من الخدمات المالية بدلا من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم وينطوي مفهوم التقديم المسؤول للخدمات على سلوك مسؤول في السوق من جانب مقدمي الخدمة المالية ورقابة فعالة على الحماية المالية للعميل<sup>1</sup>.

**2.2.2. أهمية الشمول المالي:** أصبح لادماج الشمول المالي أول وية بالنسبة لصانعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية على مستوى العالم للأسباب التالية:<sup>2</sup>

- تم تحديد الشمول المالي كعامل تمكيني ل7 من أهداف التنمية المستدامة؛
- التزمت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم وأكدت من جديد التزامها بتطبيق المبادئ العليا لمجموعة العشرين للدمج المالي الرقمي ؛
- تعتبر مجموعة البنك الدولي ان الشمول المالي عنصر تمكين رئيسي للحد من الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك وطرح هدفا عالميا طموحا للوصول إلى الموارد المالية بحلول عام 2020؛
- نلتمس وجود علاقة وثيقة بين الإندماج المالي والإستقرار المالي والنمو الإقتصادي ومن الصعب تصور متانة الإستقرار بينما جزء كبير من السكان والشركات مستبعد ماليًا من النظام الإقتصادي؛
- يعزز الإندماج المالي التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على التنوع والجودة في منتجاتها من أجل جذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات والدخول في قانونية بعض القنوات غير الرسمية؛
- يكون الدمج اجتماعيا زيادة الاهتمام بالسكان ذوي الدخل المنخفض، مع الاهتمام خاصة بالنسبة للمرأة وامكانية الوصول للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وادماجها في القطاع المالي الرسمي من خلال الخدمات المالية مما يجعلها متاحة للمجموعات المهمشة في المصلحة العامة لخلق الوظائف ، مما يساهم في النمو وبالتالي للحد من الفقر، وتحسين توزيع الدخل، والارتفاع في مستوى المعيشة.

**3.2.2 أهداف الشمول المالي:** يهدف الشمول المالي إلى تعزيز التنمية الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة لدى المواطنين وتقليل نسب البطالة وتمكين فئة الشباب والنساء ماليًا من خلال<sup>3</sup>:

1- المرجع نفسه، ص 474.

2-بوظمين لبنى، التمويل الإسلامي تجسيد لمعنى الشمول المالي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني لتعزيز الشمول المالي في الجزائر- آلية دعم التنمية المستدامة، جامعة جيلالي بونغام، خميس مليانة ، 2018 ، ص 14

3- صالحى ليلى، المقابلة النسوية مدخل لتمكين المرأة اقتصاديا وأداة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني لتعزيز الشمول المالي في الجزائر- آلية دعم التنمية المستدامة، جامعة جيلالي بونغام، خميس مليانة ، 2018 ، ص 04

- زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع وذلك من خلال تنمية الثقافة والمعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي؛
- تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل والاستفادة منها خاصة في المناطق الريفية والمهمشة؛
- توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات وذلك لحماية حقوقهم؛
- هاذا بالإضافة إلى ضرورة التحول من اقتصاد يعتمد على المدفوعات النقدية كوسيلة أساسية لتسوية المعاملات المالية والتجارية إلى نظام حديث يعتمد على التسويق المصرفي والالكتروني والتي يمثل فيها التعامل النقدي نسبة صغيرة، وتأتي أهمية هذا التحول لما يترتب عن استمرار التعامل النقدي من مضار على جهود التنمية الاقتصادية المتمثلة في تشجيع نمو القطاع غير الرسمي وعدم استفادة محدودي الدخل من الخدمات المالية الحديثة وضعف الثقافة الادخارية والاستثمارية وتيسير غسل الأموال وغيرها من الانشطة غير المشروعة لذلك فان التحول إلى نظام المدفوعات المصرفية الالكترونية يشجع دخول الانشطة غير الرسمية في القطاع الرسمي ويضبط نشاط المشاريع المقاولاتية ويسهل. الية دعمها ومرافقتها

**4.2.2 خصائص الشمول المالي:** يهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق السهلة والبسيطة وبأقل التكاليف، مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول، فعلى مدى العقود القليلة الماضية ظهرت أنماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة للفقراء غير المتعاملين مع البنوك وتشمل هذه الجهات على منظمات غير حكومية، وجمعيات تعاونية ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية وبنوك تجارية وحكومية وشركات التأمين وشركات بطاقات الائتمان ومقدمي الخدمات السلوكية واللاسلكية، والتحول البرقي، ومكاتب البريد وغيرها من الانشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ البيع، وفي كثير من الحالات اصبحت نماذج الأعمال ومقدمي الخدمات الجديدة حيوية وفاعلة بفضل الابتكارات التقنية ومنها انتشار استخدام الهواتف المحمولة في أرجاء العالم وهو ما يعزز انتشار فكرة الشمول المالي، كما يساعد الشمول المالي أيضا تمكين النساء من أسباب القوة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات المنتجة والاستهلاك، ورفع الانتاجية والدخول، وزيادة الانفاق لاغراض الصحة الوقائية، كما يساهم في إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم النمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

### 5.2.2 كيفية تحقيق الشمول المالي: حتى تحقق أي دولة الشمول المالي لا بد من البنك :

عمل دراسة من أجل معرفة الخدمات المالية الموجودة وهل هي مناسبة للمستهلك وماذا يريد بالضبط منها، وهي أول خطوة تستطيع الدولة وضع اهدافها وترفع بها مستوى الشمول المالي وهذا يتطلب مشاركة جهات كثيرة في الدولة؛ حماية المستهلك من أجل تزويد ثقة الشعب في القطاع المصرفي والمالي ويتم ذلك عن طريق حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة وعلى الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وبتكلفة مناسبة، وتزويد العميل بكل المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله

<sup>1</sup> - فضيل البشير ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 175.

مع مقدمي الخدمات المالية وتوفير خدمات استشارية إذ احتاج العميل ، أيضا الاهتمام بشكاوي العملاء والتعامل معها بكل حيادية.

### 3 - دور النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي:

النوافذ الإسلامية هي صناعة مالية إسلامية، وبالتالي فهي " تساهم على نحو متزايد في تحسين الشمول المالي، حيث تسمح بتطبيق آليات فعالة لتعزيز الشمول المالي للأفراد والأسر التي تعاني من<sup>1</sup> :

- الفقر المدقع (تحت خط الفقر)، عن طريق الزكاة، الصدقات، الوقف وتقاسم المخاطر الجماعية ؛
- الفقر (فوق خط الفقر)، عن طريق القرض الحسن، الوقف والتمويل الأصغر والتكافل الأصغر؛
- الدخل المنخفض، عن طريق الحلول القائمة على السوق وتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"

لقد برز دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، كونه يُقدم حلا للفئات التي أحجمت عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي لاعتبارات مختلفة، فتصميم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات الأفراد والشركات يُعدّ عنصرا هاما لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم، وبالتالي فإن تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، سيؤدي إلى جذب فئة من المجتمع ترغب في الحصول على هذه الخدمات، إضافة إلى ذلك فإن استخدام عقود المشاركة وتقاسم المخاطر يُعدّ بديلا عمليا وذا فاعلية للتمويل القائم على الديون التقليدية، كما يحتوي النظام الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات كالزكاة والصدقة، الوقف والقرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع

والقطاع المالي لا يمكنه تلبية طلب مختلف الفئات الاجتماعية ولا سيما أفقر الأسر، إذ كان قائما على تحويل المخاطر وليس تقاسمها، كما هو في النظام المالي الإسلامي، ومن هنا تتضح أيضا أهمية النظام المالي الإسلامي عموما في تعزيز الشمول المالي، والنوافذ الإسلامية خصوصا، التي تعتبر جزءا منه.

تقوم المبادئ الأساسية للإسلام على العدالة الاجتماعية، إدراج وتقاسم الموارد بين من يملكون ومن لا يملكون، كما يعالج التمويل الإسلامي قضية الشمول المالي في اتجاهين: من خلال تشجيع صيغ التمويل بالمشاركة القائمة على تقاسم الأرباح والمخاطرة، والتي تُقدم بديلا فعالا عن التمويل بالدين، بالإضافة إلى آليات المساهمة في المساواة في تقسيم الثروة أهمها الزكاة، الصدقة والوقف أين يُكَمَّل بعضهم البعض لتقديم منهج شامل للقضاء على الفقر

ولتحقيق الهدف المنشود، من هذه النوافذ الإسلامية أو المصارف الإسلامية عامة، عليها تقديم منتجات تنافسية طبعا للحفاظ على مكانتها أو تعزيزها في السوق، حيث " يجب على المصارف الإسلامية اعتماد استراتيجية تنافسية بهدف تحقيق وضع تنافسي بتقديم أنواع مختلفة من الخدمات والمنتجات لعملائها المستهدفين<sup>2</sup>

1- نوري لعلاوي، خليل عبد القادر، مساهمة النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 02، 2021، ص 32، 34.

2- نوري لعلاوي، خليل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 32.

## 4 انشاء النوافذ الإسلامية في الجزائر بين المتطلبات والتحديات:

تعد الجزائر من الدول القليلة التي لم تفتح الباب على هذه التقنية من التمويل، على الرغم من الحاجة الملحة والماسة للتمويل وتحقيق التنمية المستدامة التي تسعى لتحقيقها، رغم المزايا التي توفرها مثل هكذا منتجات، حيث تمنح حلولاً متميزة لجمع الادخار واستخدام هذه المدخرات في برامج التنمية، وتوفر النوافذ الإسلامية قنوات جديدة تتوافق مع قناعات الناس السائدة في المجتمع، فضلاً عن الحصول على عائد مجزي بعيداً عن معدلات الفائدة التقليدية، ويمكن لنوافذ الإسلامية ان تحشد مليارات الدولارات النائمة التي يقدرها المختصون بنحو 40 مليار دولار في السوق الموازي أو التي يتم تداولها خارج الدائرة الرسمية والتي تمكن الحكومة من تخفيف الضغوط المتعلقة باللجوء إلى مؤسسات الاقراض الدولية الامر الذي يساهم في تعزيز الناتج الداخلي الخام خاصة هذه الفترة الصعبة .

**1.4 واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر :** سمحت السلطات النقدية والإشرافية في الجزائر لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب تقديمها لخدمات مصرفية تقليدية ومن أبرز هذه البنوك:

أ- بنك باريسا الجزائر

بي إن بي باريسا الجزائر هي شركة مساهمة مملوكة بالكامل لمجموعة بي إن بي باريسا (BNP Paribas)، تأسس في عام 2002 برأس مال قدره 10 مليار دينار جزائري، ولديه شبكة من 70 فرعاً في جميع أنحاء البلاد، اعلن البنك عن تقديم منتجات اسلامية من خلال عرض الاجارة وحساب البديل منذ 2014 ، وذلك في انتظار موافقة بنك الجزائر .

ب- بنك تراست الجزائر

هو بنك برأسمال خاص وفق القانون الجزائري تم تأسيسه في أبريل 2003 برأسمال قدره 750 مليون دينار ثم ارتفع عام 2012 إلى 13 مليار دينار جزائري، أطلق بنك تراست الجزائر نوافذ اسلامية توفر لعملائه حلولاً تمويلية وفق احكام الشريعة الإسلامية مثل صيغة المراجعة وحساب التوفير التشاركي الذي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع عملائه، وفي 17 ماي 2018 أطلق صيغة الإجارة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.<sup>1</sup>

ج- بنك الاسكان للتمويل والتجارة الجزائر

بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر هو شركة مساهمة بين بنك الاسكان للتجارة والتمويل الأردني (85%) وبين الشركة الليبية العربية للاستثمار الاجنبي القابضة الجزائر (15%)، تم تأسيسه في أكتوبر 2003 م بعد الحصول على موافقة مجلس النقد والقرض، تم انشاء النوافذ الإسلامية في بنك الاسكان للتجارة والتمويل في مارس 2015 بناء على قرار اتخذه مجلس ادارة البنك وتنفيذا لطلب مجموعة من العملاء ، ومن بين المنتجات التمويلية التي تقدمها نوافذ هذا البنك مايلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> خطوي منير، لسوس مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 928.

<sup>2</sup> خليفي جمال، عبد الرحمان عبد القادر، دراسة تحليلية لواقع تمويل النوافذ الاسلامية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة مديرية الخدمات الاسلامية بنك الاسكان خلال الفترة 2014-2020، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 369.

## الجدول رقم 01 : منتجات التمويل لمديرية الخدمات المالية الإسلامية بنك الإسكان

إسم المنتج	وصف المنتج	الفئة المستهدفة من المنتج
المراجحة	والمراجحة في المصرف هي تقديم طلب للبنك بأن يقوم بشراء سلعة معينة وبيعها للعميل مقابل ربح محدد، وتأتي هذه الصيغة التمويلية لتلبية احتياجات العملاء من السلع.	-التجار (شخص طبيعي أو معنوي) -اصحاب المهن الحرة - الحرفيين -الاشخاص المستفيدين من تمويلات الافراد
المضاربة	،تعرف المضاربة بأنها عقد بين طرفين أو أكثر يقدم أحدهما المال والأخر يشارك بجهدده على أن يتم الاتفاق على نصيب كل طرف من الأطراف بالربح بنسبة معلومة من الإيراد	-التجار (شخص طبيعي أو معنوي) -أصحاب المهن الحرة
المشاركة	يقصد بها شركة الأموال، وهي أي عقد ينشأ بين شخصين أو أكثر في رأس المال أو الجهد الإداري بغرض ممارسة أعمال تجارية تدر الربح	-التجار (شخص طبيعي أو معنوي) -اصحاب المهن الحرة
الاستصناع	عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وثمان محدد ، وللمؤسسة المالية أن تقوم بتوسيط نفسها لدفع قيمة السلعة المصنعة للصانع بدلاً من العميل ، وبعد الإنتهاء من التصنيع يقوم البنك ببيعها لعميله لقاء ما دفعه في تصنيعها زائد ربح	-التجار (شخص طبيعي أو معنوي) -اصحاب المهن الحرة - الافراد في حال تمويل الافراد(العقار)
السلم	وهو بيع شيء يقبض ثمنه مالا ويؤجل تسليمه إلى فترة قادمة وقد يسمى بيع السلف	-التجار (شخص طبيعي أو معنوي)
الاجارة	الإجارة من الناحية الشرعية هي عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبدل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم، والإجارة المذكورة صورة مستحدثة من صور التمويل في ضوء عقد الإجارة، وفي إطار صيغة تمويلية شائعة تسمح بالتيسير على الراغب في تملك الأصول المعمرة مثل السيارات والعقارات والأصول ذات القيم المرتفعة، ويمكن أن يستفيد منها العملاء بمختلف شرائحهم .	التجار (شخص طبيعي أو معنوي) -اصحاب المهن الحرة - الافراد في حال تمويل الافراد(إجارة العقار)

**المصدر:** خليف جمال، عبد الرحمان عبد القادر، دراسة تحليلية لواقع تمويل النوافذ الاسلامية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة مديرية الخدمات الاسلامية بنك الاسكان خلال الفترة 2014-2020، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 370 371.

من خلال الجدول رقم 1 نلاحظ أن منتجات التمويل المعروضة من طرف بنك الإسكان هي صيغ التمويل الإسلامي المعروفة، إلا أنها اقتصرت على بعض الصيغ وتم استثناء صيغ أخرى وهي المساقاة والمزارعة والمغارسة، وهي من أهم صيغ التمويل الإسلامي، وهذا يعود للنظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية والذي حصر التمويل الإسلامي بالصيغ المبينة في الجدول، حيث حدد

هذا النظام ما لا يمكن تحديده خاصة وأن الامر يتعلق بالحصول على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وهذا الاجراء لا يحد فقط من صيغ التمويل المعروضة من طرف النافذة، أو البنوك الإسلامية الاخرى الاكثر من ذلك، فهو يحد من الابتكار في مجال في الصناعة المالية الإسلامية.<sup>1</sup>

د- بنك الخليج الجزائر

هو بنك تجاري تابع لمجموعة برقان احدى شركات مجموعة المشاريع الكويتية (KIPCO)، بدأ نشاط البنك في مارس 2004 برأس مال قدره 10 مليار دينار جزائري، يهدف البنك لتلبية رغبات المهنيين والافراد من خلال مجموعة من المنتجات المصرفية التقليدية، إلى جانب تقديمه لبعض الخدمات المصرفية على غرار صيغة المراجعة، السلم والاجارة عبر إنشاء نوافذ اسلامية متخصصة لذلك.

ه- البنوك العمومية

أعلن وزير المالية أن ثلاث بنوك عمومية هي الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط (CNEP) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADER)، وبنك التنمية المحلية (BDL)، ستطلق الصيرفة الإسلامية قبل نهاية سنة 2017، حيث ستوفر للزبائن خدمات مصرفية بديلة تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية مثل صيغ: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، الإستصناع، السلم، والودائع في حسابات الاستثمار<sup>2</sup>، وسنوضح في الجدول التالي البنوك التقليدية التي تقدم منتجات مالية اسلامية من خلال النوافذ الإسلامية قبل نهاية سنة 2021.

الجدول رقم 2: يبين عدد النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية قبل سبتمبر 2021.

البنك	BNA	CPA	BADR	CNEP	HOUSING
البلد الاصلي وطبيعة الملكية	عمومي	عمومي	عمومي	عمومي	أردني جزائري
عدد النوافذ	50	100	58	40	1

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على عدد من المصادر

عن مساهمة النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية في تعزيز الشمول المالي، أوضح المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، محمد بوراي، على هامش إشرافه على فتح شبك الصيرفة الإسلامية بالوكالة المحلية لولاية الجلفة يوم 17 جوان 2021، أن استراتيجية البنك في فتح خدمات الصيرفة الإسلامية، أبانت مؤشرات "جد مشجعة" حيث تم إلى حد اليوم تسجيل إقبال كبير للاستفسار عن هذه الخدمات الجديدة وإبداء رغبة كبيرة للانخراط في هذا النمط الجديد، من أجل الاستفادة من الخدمات والمنتجات، وأشار

<sup>1</sup> - المرجع نفسه ، ص 371 .

<sup>2</sup> - الجريدة الرسمية الجزائرية، التنظيم رقم 02-18، المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، 2018-12-19، ص 21.

إلى أن مؤسسته المالية استطاعت منذ بداية عملية إطلاق شبائيك الصيرفة الإسلامية ، استقطاب أزيد من 350 زبون وأكثر من 500 مليون دج تمثل ادخارات وحسابات مفتوحة لفائدة زبائن البنك.<sup>1</sup>

#### 2.4 الإطار القانوني للخدمات المالية الإسلامية عبر النوافذ الإسلامية المسموح بها في الجزائر

تضمن العدد 73 من الجريدة الرسمية الصادر في 2018/12/09 النظام رقم 18-02 المؤرخ في 2018/11/04 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية ، إذ يعتبر هذا النظام أول نص ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر بحيث يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

عرف النظام 18-02 في مادته 2 العمليات المصرفية التشاركية أنها كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية التي تتمثل في تلقي الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية : المرابحة ، المشاركة، المضاربة، الاجارة، الاستصناع ، السلم والودائع في حسابات الاستثمار.<sup>2</sup> أعلنت الجزائر توجهها نحو الصيرفة الإسلامية سنة 2020 بإطلاق منتجات غير ربوية لأول مرة من طرف بنوك مملوكة للدولة، ضمن النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنك والمؤسسات المالية في المواد من 05 إلى 20 ، وقد تم ذكر هذه المنتجات وتعريفها بالتفصيل في اطار خطط الحكومة لاستقطاب الأموال المتداولة في السوق الموازية، وقد أطلق البنك الوطني الجزائري، ثمانية منتجات للصيرفة الإسلامية وهي (المرابحة، المضاربة، المشاركة، الاجارة، السلم، والاستصناع، حسابات الودائع، وودائع الاستثمار) ، وتهدف صيغ التمويل الاسلامي إلى المساهمة في تعبئة الادخار وضح النقد المتداول خارج البنوك ليصبح داخل السوق الرسمية.

تنص المادة 17 من النظام رقم 2020-02 على أن النافذة الإسلامية يقصد بها هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، يجب أن تكون نافذة الصيرفة مستقل ماليا عن الهياكل الاخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بالنافذة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الاخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب أن يسمح هذا الفصل على وجه الخصوص باعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لنشاط النافذة الإسلامية، يجب أن تكون حسابات زبائن النافذة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الاخرى للزبائن.<sup>3</sup>

وفيما يخص بعض الخصائص الخاصة بهذه النافذة فالمادة 18 من النظام رقم 20-02 تنص على أن تضمن استقلالية النافذة الإسلامية من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك، بما في ذلك على مستوى شبكة البنك أو المؤسسة

<sup>1</sup> وكالة الانباء الاخبارية، مؤشرات مشجعة لخدمات الصيرفة الإسلامية ، 19-06-2021، على الموقع: <https://www.el-massa.com/dz>

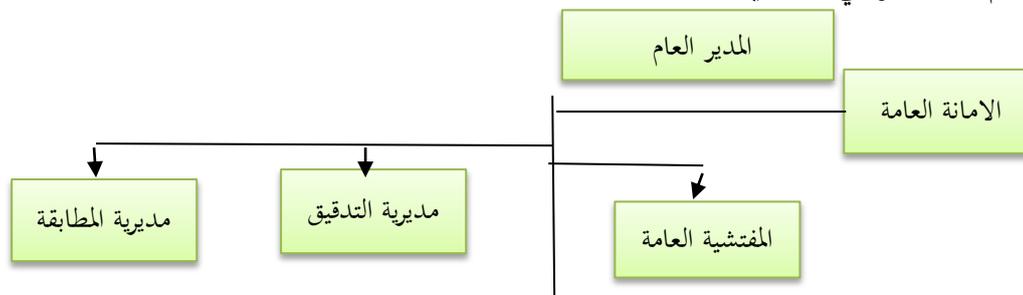
تاريخ الاطلاع 12-05-2022 على الساعة 12 مساء

<sup>2</sup> ناصر سليمان، قراءة عامة في التنظيم 18-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، مقدمة ضمن المنتدى الدولي حول مكانة الصيرفة الإسلامية في النظام المالي الجزائري ومدى مساهمتها في انعاش الاقتصاد الجزائري، مؤسسة صبرا للمؤتمرات والندوات، الجزائر، ص05.

<sup>3</sup> المادة 17 من النظام 20-02

المالية<sup>1</sup> ولتوضيح هذه الخصائص ندرج في ما يلي الهيكل التنظيمي العام للبنك الوطني الجزائري والذي يعتبر البنك الاول الذي أطلق منتجات الصيرفة الإسلامية

الشكل رقم 1: الهيكل التنظيمي العام للبنك الوطني الجزائري



قسم	قسم	قسم	قسم	قسم	قسم	قيم	قسم	قسم	قسم
الصيرفة الإسلامية	الوسائل	المخاطر	المالية	أنظمة المعلومات	وسائل الدفع	التحصيل	الاستغلال	الالتزامات	القسم الدولي

المصدر: الموقع الالكتروني لبنك الوطني الجزائري، الهيكل الوطني التنظيمي للبنك الوطني متاح على الموقع

[www.bna.dz/financeislamique/ar/](https://www.bna.dz/financeislamique/ar/)

إن قسم الصيرفة الإسلامية تابع للأقسام الأخرى في البنك فيما يخص التسويق، المخاطرة، المراقبة، تسيير الموارد البشرية، وبالتالي القسم يبقى ضعيف ولم يجهز بالوسائل والأدوات الكافية حتى يحقق مبدأ الإستقلالية المنصوص عنه في النظام 02-20 كما يلاحظ أن قسم الصيرفة الإسلامية غير تابع مباشرة للمدير العام وينظر اليه على أنه وحدة للمساندة وليس وحدة للأعمال حيث أن عملها يقتصر على تطوير منتجات الصيرفة الإسلامية بالتعاون مع إدارات المصرف المختلفة، كل ادارة وما يخصها من المنتجات، كما يتضح من الهيكل الاداري السابق، غياب الهيئة الشرعية لهذه النواذ التي تعتبر من أهم المكونات الأساسية للعمل المصرفي الاسلامي.

واقترنت الصيرفة الإسلامية سابقا في البنوك المعتمدة على الاجنبية منها الخليجية بالدرجة الاولى على غرار فرع الجزائر لمجموعة "البركة" البحرينية، وفرع "بنك الخليج الجزائر" كويتي، وبنك السلام الامراتي، وتمثلت خدمات الصيرفة الإسلامية فيهم في تمويل لشراء عقارات وسيارات ومواد استهلاكية، فضلا عن تمويل مشاريع استثمارية صغيرة بمبالغ محدودة.<sup>2</sup>

**3.4 متطلبات فتح النواذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر:** لتعزيز الشمول المالي هناك متطلبات أساسية لاعتماد النواذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر تتمثل أهمها فيما يلي:

<sup>1</sup> - حاك عبد النور، اشكالية انشاء شبائيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية بين الوضعية البنكية والمعايير الشرعية، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 28، ص 210، 212.

<sup>2</sup> - بخاري حللو، سلوى ملاك، تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية في الجزائر في ظل نظام الصيرفة الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 175-176.

1.3.4 موافقة بنك الجزائر: يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية يرغب في تقديم منتجات مالية تشاركية عليه الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر بذلك وهذا من خلال تقديم المعلومات التالية ( بطاقة وصفية للمنتج ، راي مسؤول رقابة المطابقة داخل المصرف او المؤسسة المالية، تبين الاجراءات الواجب اتباعها لضمان الاستقلالية الادارية والمالية للشباك عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة المالية).

2.3.4 مطابقة المنتج لأحكام الشريعة الإسلامية: بعد الحصول على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر يتعين على المصرف أو المؤسسة المالية الحصول على شهادة مطابقة المنتج لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من طرف هيئة وطنية مؤهلة وهنا يلاحظ:

- لم يشر التنظيم هنا إلى طبيعة الهيئة المذكورة تركيبها تبعيتها لاي جهة ؛  
- الرقابة الشرعية لا تقتصر على اعتماد المنتج في البداية فقط، بل هي رقابة مستمرة، لأنها تشمل الرقابة أثناء التطبيق وتشمل أيضا ما بعد التطبيق أي سلامة التنفيذ وهو ما يعرف بالتدقيق الشرعي.

3.3.4 تخصيص رأسمال مستقل ومعروف: نص هذا النظام على ضرورة الاستقلالية للنوافذ الإسلامية عن باقي فروع البنك من خلال الفصل المالي والمحاسبي لأنشطة هذه النوافذ عن باقي أنشطة البنك، بما في ذلك اعداد ميزانية تبرز اصول وخصوم النوافذ الإسلامية وكذا مداخيله ونفقاته ذات الصلة، بغية ابعاد اية شبهة لاختلاط راس مال النافذة الإسلامية برأسمال البنك التقليدي الذي تفتح فيه، وتعزيزا للجانب الشرعي في الموضوع وتكريسا لعنصر الحل في تعاملات هذه النوافذ.

4.4 تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر: يواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر لتعزيز الشمول المالي مجموعة من التحديات والعقبات والتي تلخص في مايلي:

1.4.4 البيئة القانونية: رغم وجود نظام 20-02 مارس 2020 المتعلق بالصيرفة الإسلامية إلا أنه يوجد قصور من الجانب القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر خاصة في مجال السياسة النقدية والتي لا تراعي خصوصية هذه المؤسسات سواء كانت نوافذ أو بنوك إسلامية، إذ يبقى هذا التنظيم غير كاف في ظل دعوات لتعديل قانون النقد والقرض ليتضمن تنظيمًا أكبر وأعمق للصيرفة الإسلامية، وأيضا من بين أهم معوقات العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر عموما القوانين الضريبية والقانون التجاري ونظام التأمينات لما لهذه القوانين من تأثير على تطور وانتشار المعاملات المصرفية الإسلامية ، كذلك التأخر في سن القوانين الخاصة بالصيرفة الالكترونية لانجاح التجارة الالكترونية، والتي تعود بالنفع الكبير على الشمول المالي

2.4.4 نقص في كفاءة الموارد البشرية: تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر مشكلة نقص في العنصر البشري والمتخصص في مجال العمل المصرفي الإسلامي لان معظم العاملين في هذه النوافذ يتم استقطابهم من البنوك التقليدية لخبرتهم في مجال العمل المصرفي والذين تلقون تكوينهم وفق النظم المالية التقليدية مما يصعب عليهم التأقلم مع فلسفة العمل المصرفي.

3.4.4 معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات: تشير التجربة إلى أن كثير من البنوك التقليدية التي ترغب في تقديم منتجات مصرفية اسلامية لا تعطي إنتباها لأمرين هامين هما :

- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على اسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الاسلامي؛

- التباطؤ أحيانا في تلبية احتياجات العمل المصرفي من نظم وإجراءات فنيه الامر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الاجراءات و الضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء-

4.4.4 علاقة الهيئات الشرعية مع ادارة البنك: ويشمل ذلك العلاقات مع الإدارة التنفيذية القائمة على العمل اليومي ، ومجلس الإدارة وجمعية المساهمين في المصرف والتي تتضمن مايلي:

- التبعية وعدم الاستقلال التام : من ضمن التحفظات التي تثار حول النوافذ الإسلامية ان هذه النوافذ تابعة للبنوك التقليدية وليست مستقلة عنها، وهذا مما يشجع إلى انتفاء الحاجة إلى انشاء المزيد من البنوك الاسلامية.

- إختلاط الأموال من ضمن الامور التي تشوب عمل النوافذ الإسلامية والتي تقلق كثيرا من الهيئات الشرعية ما قد يحدث من إختلاط أموال الفروع الإسلامية بأموال البنك الرئيسي والفروع الأخرى التقليدية، إذ غالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية إلى البنك الرئيس الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته الربوية إلى غاية احتياج النوافذ الإسلامية<sup>1</sup>.

5.4.4 ضعف إستخدام وسائل الدفع وانظمة التسوية، حيث توفر المصارف في مجملها البطاقة البنكية للسحب (CBR) والبطاقات البين بنكية (CIB) وهي تسمح لزبون بنك معين بالدفع والسحب كما أنها متاحة لفئة كبيرة من الزبائن، بالإضافة إلى أنواع أخرى من البطاقات الالكترونية ( ماستر كارد، فيزا كارد) التي تخصص لفئة خاصة من الزبائن ( رجال الأعمال والمستثمرين) وفق شروط معينة ومجالات استخدامها في الجزائر ضيقة، غير أنه وللأسف الواقع المصرفي والمالي يشهد ضعف إستخدام هذه البطاقات وعدم انتشارها كما كان مخطط له لعدة أسباب أهمها ضعف البنية التحتية المالية، كما يعاب على القطاع المصرفي في الجزائر غياب إستخدام الهاتف كوسيلة لتوصيل الخدمات المصرفية؛

6.4.4 نقص الثقافة المالية بين أفراد المجتمع الجزائري، يعرف الوعي المالي والمصرفي بأنه اعتياد الأفراد والمؤسسات الاقتصادية على إيداع ارصدهم النقدية في المصارف، واعتمادهم على مختلف وسائل الدفع في تسوية معاملاتهم الاقتصادية ، ويزداد الطلب على الودائع المصرفية كلما زاد انتشار الوعي المالي المصرفي، والعكس يؤدي إلى تنامي ظاهرة الاكتناز، وهي ظاهرة متجذرة في الإقتصاد الجزائري؛

7.4.4 إنعدام قواعد البيانات التي تخص التاريخ الائتماني لكل من الأفراد والشركات، وضعف التنسيق فيما يخص بعض المعطيات بين المصارف والمؤسسات المالية<sup>2</sup>.

## 5- خاتمة

تعد المصارف الإسلامية جزءا من النظام الاقتصادي، استطاعت من خلال مسيرتها ان تثبت للعالم من خلال ادائها المتميز وشفافية اعمالها وقدرتها على التجديد والابتكار وانها صناعة مالية واضحة مرشحة لان تصبح نموذجا يقتدى به في اغلب الدول عموما والدول الإسلامية خصوصا، لتحقيق تطلعات الدول في النهوض باقتصادها وتحقيق التنمية المستدامة، هذا قد شكل عامل

<sup>1</sup> - خطوي منير، لسوس مبارك، مرجع سبق ذكره ، ص 931-932.

<sup>2</sup> - فلاق صليحة، سوداني نادية، حميدي معمر، تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01،

2021، ص 187.

جذب للبنوك التقليدية للأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية ولو في بعض صورها مما أدى إلى اتجاه العديد من البنوك التقليدية من خلال فتح نوافذ إسلامية توفر خدمات إدارة الأموال وخدمات التمويل والاستثمار تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية . تعتبر النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية في الجزائر مشروع طموح ومكسب جدير بالتقدير، واستجابة جزئية لتشجيع العمل المصرفي الإسلامي، ونجاح النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي يتوقف على الاستجابة لجملة من الاجراءات التي نراها كفيلة لتشجيع تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي.

من خلال ما سبق تم التوصل إلى جملة من النتائج:

- إن فتح النوافذ الإسلامية سيشكل فرصة للبنوك التقليدية للحصول على ودائع كبيرة وتحقيق ارباح اضافية للمصرف ككل وليس للنافذة فقط؛

- تساهم النوافذ الإسلامية في التحول التدريجي نحو العمل المصرفي الإسلامي من خلال تبني البنوك التقليدية لتقديم خدمات مصرفية إسلامية بالموازاة مع الخدمات التقليدية الربوية، وبالتالي استقطاب شريحة اوسع وتعبئة المزيد من المدخرات وتلبية رغبات المستثمرين وهو ما يعزز الشمول المالي؛

- تساهم كل من النوافذ الإسلامية في تعزيز الكفاءة للبنوك التقليدية والرفع من مؤشرات أداءها وهذا من خلال التنوع في الخدمات الذي يتيح لها التوفيق والتوليف الجيد بين مواردها ومنتجاتها وبالتالي الرفع من أداء النظام المصرفي في الجزائر ككل؛

- يعتبر النظام 02-18 المتعلق بالصيرفة التشاركية خطوة ايجابية للتأطير القانوني للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر وبالتالي تعزيز الشمول المالي.

ويمكن أن تقوم النوافذ الإسلامية بدور مهم في تحسين مستويات الشمول المالي في الجزائر، وذلك من خلال الآتي:

- العمل على تشجيع التمويل الإسلامي خدمة للعملاء الذين يفضلون المعاملات المصرفية المتوافقة مع الشريعة.
- وضع قواعد وأنظمة قانونية هدفها تسهيل إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها، وتذليل العقبات على جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية إلى مستخدميها.
- العمل على تقنين القنوات غير الرسمية وإخضاعها لرقابة وإشراف البنوك المركزية.
- الموافقة على إتاحة قنوات بديلة للخدمات المالية التقليدية مثل: وكلاء الخدمات المصرفية والمالية باستخدام الهاتف المحمول والعمليات والتقنيات المصرفية الإلكترونية.
- تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم المدفوعات والتسويات والوساطة المالية.
- تحفيز القطاع المالي والمصرفي على نشر ثقافة الصيرفة الإسلامية.

## 6. قائمة المراجع:

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: القوانين

- 1- المادة 17، النظام 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 16.
- 2- الجريدة الرسمية الجزائرية، التنظيم رقم 02-18، المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، 19-12-2018.

## ثالثاً: المؤلفات

- 1- محمد بن فارس بن زكرياء، معجم مقاييس اللغة، دار بيروت للنشر، لبنان، 1970.
- 2- عمر بن عبد العزيز المترك، الربا والمعاملات المصرفية، دار العاصمة، مصر 1998.
- 3- صحيح البخاري ومسلم.

## رابعاً: المقالات

- 1- عباس حفصي، مفهوم النواذ الإسلامية وضوابطها الشرعية، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 05، العدد 08، 2017.
- 2- سعود بن عبد الله محمد ربيعة ، تحول بنك تقليدي إلى اسلامي ومقتضياته، جامعة أم القرى، الجمهورية العربية السعودية ، 1992 .
- 3- خطوي منير، لسوس مبارك، النواذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد 02، 2020.
- 4- ضيف فضيل البشير، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01 ، 2020/06.
- 5- حاك عبد النور، اشكالية انشاء شبائيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية بين الوضعية البنكية والمعايير الشرعية، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 28.
- 6- بخاري لولو، سلوى ملاك، تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية في الجزائر في ظل نظام الصيرفة الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد 01، 2021.
- 7- فلاق صليحة، سوداني نادية، حميدي معمر، تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، 2021.
- 8- نوري لعلاوي، خليل عبد القادر، مساهمة النواذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 02، 2021.

9-خليفة جمال، عبد الرحمان عبد القادر، دراسة تحليلية لواقع تمويل النوافذ الإسلامية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة مديرية الخدمات الإسلامية بنك الاسكان خلال الفترة 2014-2020، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 01، 2022.

#### خامسا: المداخلات

- 1 -بوظمين لبنى، التمويل الإسلامي تجسيد لمعنى الشمول المالي، مداخلات مقدمة ضمن الملتقى الوطني تعزيز الشمول المالي في الجزائر- آلية دعم التنمية المستدامة، جامعة جيلالي بونغامة، خميس مليانة ، 2018 .
- 2 - صالحى ليلي، المقابلة النسوية مدخل لتمكين المرأة اقتصاديا وأداة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مداخلات مقدمة ضمن الملتقى الوطني تعزيز الشمول المالي في الجزائر- آلية دعم التنمية المستدامة، جامعة جيلالي بونغامة، خميس مليانة ، 2018 .
- 3- نوري لعلاوي، خليل عبد القادر، مساهمة النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد02، 2021.
- 4- ناصر سليمان، قراءة عامة في التنظيم 18-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول مكانة الصيرفة الإسلامية في النظام المالي الجزائري ومدى مساهمتها في انعاش الاقتصاد الجزائري، مؤسسة صبرا للمؤتمرات والندوات، الجزائر.

#### سادسا: مواقع الانترنت

- 1 - كالة الانباء الاحبارية، مؤشرات مشجعة لخدمات الصيرفة الإسلامية ، 19-06-2021، على الموقع: [/https://www.el-massa.com/dz](https://www.el-massa.com/dz)
- 2- الموقع الالكتروني لبنك الوطني الجزائري، الهيكل الوطني التنظيمي للبنك الوطني متاح على الموقع [www.bna.dz/financeislamique/ar/](https://www.bna.dz/financeislamique/ar/)